المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الخارجية و شؤون المغتربين

دائرة الشؤون الفلسطينية

التقرير الشهري

لتطورات القضية الفلسطينية

(نيسان 2026)

الفهرس	الصفحة
أولا: تطورات القضية الفلسطينية.	
أ- الموقف الأردني.	3
ب-الموقف الفلسطيني.	5
ج- الموقف العربي والإسلامي	6
د- الموقف الدولي.	8
ه- الموقف الإسرائيلي	9
و- الموقف الامريكي	11
ثانياً: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.	12
أ- شهداء وجرحى.	12
ب- أسري ومعتقلون.	12
ت- انتهاكات ضد المقدسات.	14
ث- هدم/ المنازل وتهجير سكانها	15
ج-أنشطة استيطانية وتهويديه	16
ح- حواجز عسكرية مفاجئة واغلاقات.	17
خ- انتهاكات المستوطنين.	17
- **حي البستان: انتقال من التهديد إلى التنفيذ الميداني**	19
ثالثاً شؤون إسرائيلية.	20

المقدمة: -

تشكل القضية الفلسطينية محورًا رئيسيًا في التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية، لا سيما في ظل التصعيد المتواصل في مدينة القدس وما يتصل بها من انتهاكات في المسجد الأقصى خلال شهر نيسان 2026. ويأتي هذا التقرير ليقدّم قراءة لمجمل المواقف السياسية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، من خلال رصد التحركات والاتصالات واللقاءات الرسمية على مختلف المستويات.

وأظهر شهر نيسان 2026 استمرار تعقّد القضية الفلسطينية وتشابكها مع التطورات الإقليمية والدولية، إذ ظل قطاع غزة في صدارة المشهد الإنساني والسياسي، بالتوازي مع تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس المحتلة، ولا سيما في المسجد الأقصى المبارك.

وقد برز الأردن بوصفه طرفاً عربياً محورياً في الدفع نحو خفض التصعيد، وحماية المقدسات، ورفض الضم وتغيير الوضع القائم في القدس، فيما ركز الموقف الفلسطيني على إدانة الاستيطان والاقتحامات والانتهاكات بحق الأسرى، والتمسك بوحدة الأراضي الفلسطينية وحل الدولتين.

وعلى الصعيد العربي والإسلامي، تركزت المواقف على رفض الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، وإدانة قانون إعدام الأسرى، والدعوة إلى وقف الحرب وإدخال المساعدات وإعادة إعمار غزة، أما دولياً، فقد غلب الطابع الإنساني والحقوقي على المواقف، مع التحذير من تدهور الأوضاع في غزة وتراجع خدمات الأونروا والحاجة الضخمة لإعادة إعمار القطاع الصحي.

وفي المقابل، واصلت إسرائيل سياساتها التصعيدية في غزة والقدس والضفة الغربية، بينما بقي الدور الأميركي مؤثراً في مسارات التهدئة الإقليمية وخطة غزة، وسط مطالب عربية ودولية بضرورة تحويل هذه المسارات إلى وقف فعلي للحرب وضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

تطورات القضية الفلسطينية

أ- الموقف الأردني: -

واصل الأردن، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، جهوده السياسية والدبلوماسية والإنسانية الرامية إلى خفض التصعيد في المنطقة، والحفاظ على مركزية القضية الفلسطينية، ومنع استغلال التطورات الإقليمية لفرض وقائع جديدة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة حيث أكد جلالته في لقاءات متعددة على ضرورة وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وكافٍ، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس، انطلاقا من ثبات موقفه حيال القضية الفلسطينية ودعمه الدائم لنضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتأكيد جلالته على بذل الأردن كل الجهود للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم بالقدس، وحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها بموجب الوصاية الهاشمية عليها .

وخلال اتصال هاتفي بحث جلالة الملك، مع سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، سبل خفض التصعيد الراهن في المنطقة، مؤكداً ضرورة حشد جهد عربي ودولي فاعل يفضي إلى وقف الاعتداءات والتوترات الإقليمية، وتعزيز العمل العربي المشترك للتعامل مع تبعات الحرب. وشدد جلالته خلال الاتصال، على ضرورة وقف الاعتداء الإسرائيلي، وعدم استغلال أوضاع المنطقة كذريعة لفرض واقع جديد في القدس والضفة الغربية وغزة.

وفي اتصال آخر بحث جلالته مع رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، تداعيات الأوضاع الخطيرة في المنطقة، حيث أكد جلالته ضرورة احترام سيادة الدول ووقف التصعيد، محذراً من خطورة إطالة أمد الصراع وتفاقم الأعباء السياسية والاقتصادية على المنطقة والعالم، ومجدداً التحذير من أي محاولات إسرائيلية لاستغلال الظرف الإقليمي لفرض وقائع جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أكد جلالته في لقاءً في قصر الحسينية مع عدد من رؤساء الوزراء والمسؤولين السابقين، على أن موقف الأردن الرافض للحرب كان واضحاً منذ البداية، وأن المملكة بذلت جميع الجهود الممكنة للتهدئة ومنع اتساع دائرة الصراع، منبهاً إلى أن إسرائيل استغلت ظروف المنطقة مجدداً لتوسيع الصراع، ومشدداً على استمرار الأردن بتذكير المجتمع الدولي بضرورة التركيز على الضفة الغربية والقدس وغزة.

وحذر جلالة الملك من خطورة التطورات في الضفة الغربية والقدس، مؤكداً أهمية إطلاق جهد دولي لوقف مخططات إسرائيل الهادفة إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية أو تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

وشدد جلالته خلال لقاءً مع الرئيس الفنلندي الدكتور ألكسندر ستوب في قصر الحسينية، على أهمية أن يقود وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران إلى إنهاء الحرب وخفض التوتر، داعياً المجتمع الدولي إلى وقف أية محاولات إسرائيلية لاستغلال أوضاع المنطقة كذريعة لفرض واقع جديد في القدس وغزة والضفة الغربية، لما لذلك من أثر في تقويض فرص السلام وتهديد المنطقة بالانزلاق إلى صراع لا ينتهي.

كما أكد جلالة الملك، خلال اتصال تلقاه من رئيس المجلس الأوروبي أنتونيو كوستا، على ضرورة تكثيف الجهود الدولية لاستدامة التهدئة وتعزيز الاستقرار، مشيراً إلى أهمية منع أية محاولات إسرائيلية لفرض واقع جديد في القدس والضفة الغربية وغزة.

وشدد جلالته في قصر الحسينية أثناء استقباله وزير الخارجية الكويتي الشيخ جراح جابر الأحمد الصباح، على ضرورة تكثيف العمل العربي المشترك لاستدامة التهدئة في المنطقة. مؤكداً جلالته ضرورة أن يضمن أي اتفاق لخفض التصعيد أمن الدول العربية، ومشدداً على منع أية محاولات إسرائيلية لاستغلال أوضاع المنطقة لفرض واقع جديد في القدس والضفة الغربية وغزة.

كما أجري جلالته اتصالاً هاتفيا مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أكد فيه جلالته على أهمية دور واشنطن في خفض التصعيد العمل على التهدئة الشاملة في المنطقة.

وفي اثناء مشاركة سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، مندوباً عن جلالة الملك، في الاجتماع غير الرسمي للاتحاد الأوروبي والشركاء الإقليميين في نيقوسيا، أكد سموه أن مستجدات المنطقة يجب ألا تصرف نظر العالم عن معاناة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، محذراً من أن ضم الأراضي يشكل تهديداً كبيراً يقضي على آفاق السلام، كما أشار سموه إلى خطورة استمرار التضييق الاقتصادي على الفلسطينيين والاعتداء على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مؤكداً ضرورة ضمان إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة.

من جانبه بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي في أبو ظبي، مع سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، التطورات في قطاع غزة، مؤكداً ضرورة تنفيذ جميع بنود خطة الرئيس الأميركي دونالد ترمب بشأن غزة، وتعزيز الاستجابة الإنسانية لتلبية احتياجات القطاع، إلى جانب وقف التدهور في الضفة الغربية ووقف الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تقوض حل الدولتين.

ب- الموقف الفلسطيني: -

رحبت الرئاسة الفلسطينية، بإعلان وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، معتبرة ذلك خطوة إيجابية نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة، ومثمنة الجهود التي بذلتها باكستان والأطراف الداعية إلى وقف الحرب، وأكد الرئيس محمود عباس ضرورة أن يشمل أي مسار للتهدئة الأراضي الفلسطينية، وخاصة قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، في ظل استمرار اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين.

وأدانت الرئاسة الفلسطينية مصادقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إنشاء 34 مستوطنة جديدة في الضفة الغربية، معتبرة ذلك تصعيداً خطيراً وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 2334. وأكدت الرئاسة أن الاستيطان غير شرعي في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن هذه القرارات تمثل خطوة إضافية في مخططات الضم والتوسع والتهجير، مجددة تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أدانت الرئاسة الفلسطينية اقتحام المستوطنين، وعلى رأسهم الوزير الإسرائيلي إيتمار بن غفير، باحات المسجد الأقصى المبارك وأداء طقوس تلمودية داخله تحت حماية قوات الاحتلال، معتبرة ذلك انتهاكاً صارخاً للوضع التاريخي والقانوني القائم، وتدنيساً لحرمته، وتصعيداً خطيراً واستفزازاً مرفوضاً. وأكدت الرئاسة أن هذه الاستفزازات تأتي ضمن سياسة ممنهجة لفرض وقائع جديدة في المسجد الأقصى، بما في ذلك محاولات تقسيمه زمانياً ومكانياً.

وأدان الرئيس محمود عباس ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال من قمع وتنكيل واعتداءات تمس كرامتهم الإنسانية، ولا سيما الاعتداءات التي تعرض لها الأسير مروان البرغوثي. ودعا الرئيس المؤسسات القانونية والحقوقية الدولية إلى تحمل مسؤولياتها والتحرك العاجل للضغط على سلطات

الاحتلال لوقف انتهاكاتها بحق الأسرى، ووقف أشكال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وتطبيق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وفي لقاء جمع بين الرئيس محمود عباس مع جلالة الملك عبد الله الثاني في عمّان، بحثا فيه آخر التطورات في فلسطين والقضايا الإقليمية. وأشاد الرئيس عباس بالدور الأردني الداعم للقضية الفلسطينية، ولا سيما في تقديم المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وبالوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس. كما استعرض التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس، بما في ذلك الاستيطان واعتداءات المستوطنين، مؤكداً ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للمقدسات، وتثبيت وقف إطلاق النار في غزة، وإدخال المساعدات، وبدء إعادة الإعمار، مع التشديد على وحدة الأراضي الفلسطينية ورفض فصل قطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية.

ج- الموقف العربي والإسلامي: -

شهد شهر نيسان تحركات عربية وإسلامية واسعة دفاعاً عن القضية الفلسطينية والقدس والمقدسات، حيث أعربت رابطة العالم الإسلامي عن دعمها الكامل للبيان الصادر عن وزراء خارجية السعودية والأردن وباكستان وإندونيسيا وتركيا وقطر والإمارات، بشأن رفض وإدانة القيود الإسرائيلية المفروضة على حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين في القدس المحتلة. وأكد البيان رفض استمرار إغلاق أبواب المسجد الأقصى أمام المصلين، ومنع رجال الدين المسيحيين من أداء شعائرهم، مطالباً إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، بوقف انتهاكاتها بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية.

من جانبها أدانت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، معتبرة أنه يخالف القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ويحمل طابعاً تمييزياً يستهدف الفلسطينيين، ويهدد مبادئ العدالة والمساواة والحق في الحياة.

كما أدان وزراء خارجية السعودية وتركيا ومصر وإندونيسيا والأردن وباكستان وقطر والإمارات وسلطنة عمان والكويت إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، مؤكدين أن التشريع يمثل تصعيداً خطيراً، لا سيما في ظل تطبيقه التمييزي بحق الأسرى الفلسطينيين، ومن شأنه تأجيج التوترات وتقويض الاستقرار الإقليمي.

ووجه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه رسائل إلى عدد من المؤسسات الدولية، من بينها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية حقوق الإنسان، بشأن رفض وإدانة إقرار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، معتبراً هذا التشريع سابقة خطيرة وامتداداً للانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أدانت جامعة الدول العربية الاعتداءات التي تعرض لها الأسير مروان البرغوثي داخل سجون الاحتلال، معتبرة ذلك استهدافاً مباشراً لحياته وجزءاً من سياسة قمع ممنهجة بحق الأسرى الفلسطينيين. ودعت الجامعة المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل لوقف الانتهاكات المخالفة للقانون الدولي، محملة سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى.

وأعربت منظمة التعاون الإسلامي عن قلقها الشديد من تدهور أوضاع أكثر من 9500 أسير فلسطيني في سجون الاحتلال، بينهم نساء وأطفال، محذرة من تعرضهم لانتهاكات جسيمة تشمل التعذيب والتجويع والعزل وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، ومؤكدة أن هذه الممارسات قد ترقى إلى جرائم حرب.

كما عقدت في عمّان ندوة علمية بعنوان "المسجد الأقصى والمقدسات: سياسات الإغلاق وتداعياتها"، أكدت ضرورة اتخاذ خطوات عملية لحماية القدس ومقدساتها، عبر تفعيل المسارات القانونية الدولية، وتعزيز الضغط الدبلوماسي، ودعم صمود المقدسيين. وشدد المشاركون على أهمية الوصاية الهاشمية في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس.

وأدان وزراء خارجية عدد من الدول العربية والإسلامية الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة في القدس، اقتحامات المسجد الأقصى، مؤكدين أنها خرق للقانون الدولي واستفزاز لمشاعر المسلمين، ومشددين على رفض أي محاولات لتغيير الوضع التاريخي والقانوني في المقدسات.

شدد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على أهمية التطبيق الكامل للمرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، بما يضمن إدخال المساعدات الإنسانية دون عوائق والشروع الفوري في إعادة إعمار القطاع، مجدداً رفض مصر القاطع لأي مساعٍ لتهجير الفلسطينيين تحت أي ظرف، وداعياً إلى وقف الاعتداءات المتكررة في الضفة الغربية وحماية حقوق الشعب الفلسطيني.

كما أدانت منظمة التعاون الإسلامي في الخامس والعشرين من نيسان قرار سلطات الاحتلال المصادقة على إقامة مدرسة يهودية في حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة، معتبرة ذلك جزءاً من سياسة التهويد وتغيير الطابع الديموغرافي والجغرافي والثقافي للمدينة، ومحذرة من استمرار سياسات الاستيطان والتهجير وتغيير الوضع القائم في المقدسات.

د- الموقف الدولي

حذرت الأمم المتحدة، من أن تصاعد التوترات في الشرق الأوسط أدى إلى تراجع الاهتمام الدولي بقطاع غزة، رغم استمرار خطورة الوضع الإنساني فيه. وأشارت مسؤولة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن دخول المساعدات إلى القطاع ما زال محدوداً، في ظل نقص الغذاء والدواء والمستلزمات الطبية، واستمرار الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها نحو 2.4 مليون فلسطيني، معظمهم من النازحين.

ومن جانبه أكد مدير الاتصال في وكالة الأونروا جوناثان فاولر أن الضغوط السياسية والاقتصادية أدت إلى تقليص خدمات الوكالة المقدمة للاجئين الفلسطينيين بنسبة 20%، في ظل أزمة مالية متفاقمة تهدد استمرارية عملها. وأوضح أن الوكالة تواجه عجزاً مالياً يقارب 100 مليون دولار، ما اضطرها إلى تقليص خدمات أساسية تشمل التعليم والصحة والنظافة.

فيما أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستشهاد أكثر من 38 ألف امرأة وفتاة في قطاع غزة منذ تشرين الأول 2023 حتى نهاية عام 2025، نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية، مع استمرار سقوط الضحايا رغم إعلان وقف إطلاق النار. كما حذرت الهيئة من تدهور الأوضاع الإنسانية، خاصة مع فقدان آلاف النساء مصادر الدخل وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية.

كما أعلنت منظمة الصحة العالمية أن إعادة إعمار القطاع الصحي في غزة تتطلب نحو 10 مليارات دولار خلال خمس سنوات، تشمل إصلاح المنشآت واستعادة الخدمات وتلبية الاحتياجات المتزايدة، خاصة للمصابين بإعاقات وحالات نفسية، مشيرة إلى تضرر أو تدمير أكثر من 1800 منشأة صحية.

وأكد الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا دعمهما لحل الدولتين باعتباره السبيل لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، داعيين إلى تجنب التصعيد، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل

آمن، والالتزام بالقانون الدولي وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2803 بما يشمل تثبيت وقف إطلاق النار وتحقيق الاستقرار في غزة.

وفي اجتماع عقده مجلس الأمن الدولي في نيويورك لبحث تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، خاصة القضية الفلسطينية. وأكدت وزيرة الخارجية الفلسطينية فارسين شاهين ضرورة وقف الحرب في غزة وانسحاب إسرائيل الكامل، مع التشديد على وحدة الأراضي الفلسطينية ورفض التهجير والضم. كما شدد وزير خارجية البحرين عبد اللطيف الزياني على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ورفض أي محاولات لتغيير الوضع في القدس أو التهجير القسري، فيما حذر ممثل روسيا من أن غياب حل عادل للقضية الفلسطينية يعيق تحقيق السلام، مؤكداً مركزية حل الدولتين.

هـ- الموقف الإسرائيلي: -

اتسم الموقف الإسرائيلي خلال شهر نيسان 2026 بالتشدد تجاه التطورات في الأراضي الفلسطينية، خاصة في مدينة القدس، حيث ركزت الحكومة الإسرائيلية على تأكيد سيادتها على المدينة، مع تبرير الإجراءات الأمنية في المسجد الأقصى بأنها ضرورية للحفاظ على "الأمن والاستقرار."

خلال اجتماع للحكومة في القدس، أكد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن إسرائيل على أن قوات الأمن ستواصل عملياتها داخل المسجد الأقصى، مبررًا ذلك بالحفاظ على النظام العام، في ظل التوترات المتصاعدة خلال شهر رمضان.

وفي الثاني عشر من نيسان، اقتحم وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير باحات المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة، برفقة مجموعات من المستوطنين ونشطاء ما يعرف بـ"منظمات الهيكل"، حيث أدوا طقوساً تلمودية في محيط قبة الصخرة، تحت حماية شرطة الاحتلال، وشكل هذا الاقتحام تصعيداً خطيراً في القدس، وأدلى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بتصريحات دعا فيها إلى تشديد الإجراءات في القدس.
مؤكداً دعمه لتكثيف اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، مشيرًا إلى أن "حرية العبادة لليهود" يجب أن تُكفل في المكان، وامتداداً لمحاولات فرض واقع جديد داخل المسجد الأقصى.
وشهد المسجد الأقصى اقتحامات جماعية واسعة نفذها مستوطنون، تخللها أداء طقوس تلمودية وانبطاحات جماعية داخل باحاته، بالتزامن مع ما يسمى "يوم استقلال" إسرائيل، كما رفع مستوطنون علم الاحتلال

الإسرائيلي داخل المسجد، في ظل حماية مشددة من شرطة الاحتلال، واستمرار القيود على دخول المصلين عبر احتجاز الهويات وإخضاع الوافدين لتفتيشات دقيقة على بوابات المسجد.

كما أعلنت جهات حكومية إسرائيلية عن المضي في خطط استيطانية جديدة في الضفة الغربية، وشملت هذه الخطط توسيع مستوطنات قائمة، وهو ما اعتبرته القيادة الإسرائيلية جزءًا من "النمو الطبيعي"، في حين اعتبره المجتمع الدولي انتهاكًا للقانون الدولي.

واتخذت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، ممثلة بـ الجيش الإسرائيلي، إجراءات مشددة خلال شهر نيسان، شملت تعزيز القوات في الضفة الغربية والقدس، وجاءت هذه الخطوات في ظل تقديرات أمنية بارتفاع احتمالات التصعيد، خاصة خلال المناسبات الدينية، حيث تم تنفيذ عمليات اعتقال ومداهمات داخلية. كما أعلن الجيش الإسرائيلي عن تعزيز قواته في الضفة الغربية، خاصة في مناطق التماس، وبرر الجيش هذه الإجراءات بوجود "تهديدات أمنية"، من جانبه أكد وزير الدفاع يوآف غالانت في مؤتمر صحفي أن إسرائيل "سترد بقوة على أي تهديد"، وأشار إلى أن العمليات العسكرية في الضفة الغربية ستستمر، مع التركيز على استهداف ما وصفه بـ "البنية التحتية للمقاومة."

من جانب آخر أعربت شخصيات من المعارضة، من بينها يائير لابيد، عن قلقها من تصاعد التوتر ورغم دعمها للإجراءات الأمنية، انتقدت طريقة إدارة الحكومة للأزمة، معتبرة أنها تؤدي إلى عزلة دولية متزايدة لإسرائيل.

وشهدت عدة مدن إسرائيلية، أبرزها تل أبيب، احتجاجات شعبية متجددة ضد سياسات الحكومة، خاصة فيما يتعلق بإدارة الملف الأمني والقضية الفلسطينية، كما ترافقت هذه الاحتجاجات مع استمرار حالة الاستقطاب السياسي، حيث انتقدت قوى معارضة أداء الحكومة، معتبرة أن سياساتها تسهم في تأجيج التوترات بدل احتوائها.

كما تركز الموقف الإسرائيلي خلال شهر نيسان على ملف نزع سلاح حركة حماس، في إطار خطة الرئيس الأميركي دونالد ترمب المتعلقة بقطاع غزة، ففي العاشر من نيسان، ترقبت إسرائيل انتهاء المهلة الممنوحة لحركة حماس لتقديم ردها النهائي بشأن خطة نزع السلاح، في حين أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن إسرائيل ستعمل على نزع سلاح حماس بالقوة إذا لم توافق الحركة على ذلك ضمن الاتفاق.

وأكد مسؤولون إسرائيليون أن أي تصعيد من القطاع سيُقابل برد عسكري وأشاروا إلى أن إسرائيل لا تسعى إلى حرب شاملة، لكنها "جاهزة لكافة السيناريوهات"، مع استمرار الحصار والإجراءات الأمنية.
وفي المقابل، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الحد من دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، مع استمرار الخروقات اليومية في القطاع، ما أدى إلى وقوع شهداء ومصابين، في وقت كان يفترض فيه أن تسهم ترتيبات وقف إطلاق النار في تخفيف الأزمة الإنسانية وبدء خطوات إعادة الإعمار.

ورغم أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يشهد أزمة مباشرة خلال الشهر، إلا أن حالة التوتر الأمني والسياسي ألقت بظلالها على بعض القطاعات، خاصة السياحة والاستثمار، في ظل القلق من التصعيد.

و- الموقف الأمريكي:

برز الموقف الأميركي خلال شهر نيسان من خلال مسارين رئيسيين؛ الأول يتعلق بالتصعيد الإقليمي بين الولايات المتحدة وإيران، والثاني يرتبط بالخطة الأميركية الخاصة بقطاع غزة. ففي الثاني والعشرين من نيسان، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترمب تمديد وقف إطلاق النار مع إيران إلى أجل غير مسمى، موضحاً أن الولايات المتحدة وافقت على طلب الوسطاء الباكستانيين بوقف الهجوم إلى حين توصل القادة والممثلين الإيرانيين إلى مقترح موحد واختتام المباحثات.

وكانت باكستان تستضيف محادثات السلام بين الولايات المتحدة وإيران بهدف الوصول إلى اتفاق ينهي الحرب التي بدأت في الثامن والعشرين من شباط، فيما أعلن ترمب في الثامن من نيسان موافقته على تعليق الحرب الإسرائيلية الأميركية على إيران لمدة أسبوعين.

أما فيما يتعلق بقطاع غزة، فقد حضرت الخطة الأميركية باعتبارها إطاراً مطروحاً لإنهاء الحرب، وإدخال المساعدات، والبدء بإعادة الإعمار، إلى جانب ملف نزع سلاح حماس وانسحاب الجيش الإسرائيلي تدريجياً إلى محيط القطاع وفق جدول زمني مرتبط بالتقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية. وقد أكدت أطراف عربية، ومن بينها الأردن والإمارات، ضرورة تنفيذ جميع بنود الخطة الأميركية حول غزة، وتعزيز الاستجابة الإنسانية لتلبية احتياجات القطاع، مع وقف الإجراءات الإسرائيلية التي تقوض حل الدولتين.

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ- الشهداء والجرحى: -

شهدت مدينة القدس خلال شهر نيسان 2026 تصاعدًا في وتيرة الاعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال، ما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات بين المواطنين الفلسطينيين وتم تسجيل عشرات الإصابات (تقديريًا 70–90 إصابة)، تركزت هذه الإصابات في مناطق الاحتكاك مثل البلدة القديمة ومحيط المسجد الأقصى، حيث استخدمت القوات الإسرائيلية الرصاص المطاطي وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع. كما سُجلت حالات اعتداء جسدي مباشر على الشبان والأطفال والنساء والمصلين، إضافة إلى إصابات نتيجة التدافع خلال الاقتحامات.

وأوضح مركز معلومات وادي حلوة – القدس أن النيابة العامة المحكمة العليا الإسرائيلية أبلغت بأن جثمان الطفل الشهيد وديع شادي عليان (14 عامًا) دُفن في "مقابر الأرقام" منذ نحو ستة أشهر، ، وتواصل سلطات الاحتلال احتجاز جثامين 30 شهيدًا مقدسيًا من حملة الهوية الإسرائيلية، أقدمهم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2016، بينهم 10 أطفال، ويُعد الشهيد وديع عليان أصغرهم سنًا.

ب- الأسرى والمعتقلين: -

واصلت سلطات الاحتلال خلال شهر نيسان تنفيذ حملات اعتقال يومية في مدينة القدس، طالت الأطفال والفتيان والنساء وكبار السن، إضافة إلى العشرات من حملة هوية الضفة الغربية، بذريعة "الإقامة غير القانونية."

وتجاوز عدد المعتقلين من مدينة القدس خلال الشهر المذكور 250 حالة اعتقال، شملت نساءً وفتيةً وكبار سن، والمئات من حملة هوية الضفة الغربية وتُعد سياسة الاعتقال من أبرز أدوات السيطرة في القدس.

من بينهم: نحو 60 طفلًا وحوالي 15–20 امرأة.

وثّقت الجهات المحلية، وعلى رأسها مركز معلومات وادي حلوة، تنفيذ أكثر من 250 حالة اعتقال خلال الشهر، شملت مختلف الفئات العمرية. طالت الاعتقالات: الأطفال والقاصرين النساء وشبان من أحياء القدس المختلفة مثل سلوان والعيسوية والطور حيث جددت سلطات الاحتلال، الاعتقال الإداري للفتى المقدسي إياد بركات عودة (15 عاماً)، لمدة ثلاثة أشهر، وذلك خلال جلسة عقدت في محكمة عوفر، تحت

بند "تثبيت اعتقال إداري، وغالبا تتم الاعتقالات ليلاً واستخدام العنف أثناء الاعتقال واحتجاز لأيام دون محاكمة في إطار سياسة تهدف إلى تقليل الوجود الفلسطيني في المناطق الحساسة داخل المدينة.

وشهدت مناطق شمال القدس، خاصة قلنديا ومخيمها وكفر عقب والرام، خلال شهر نيسان حملة اقتحامات واسعة تخللتها مداهمات لعشرات المنازل واعتقال واحتجاز عشرات الشبان الفلسطينيين، حيث نفذت القوات عمليات تفتيش تخللها تخريب لمحتويات المنازل، وتحويل عدد منها إلى ثكنات عسكرية ومراكز للاحتجاز والتحقيق الميداني.

- **إصدار أحكام بالسجن الفعلي والحبس المنزلي: -**

كما أُخليت قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق شمال القدس بنايات سكنية وحُوّلت إلى نقاط عسكرية، واحتُجز السكان داخل منازلهم في ظروف قاسية شملت تكبيل الشبان وتعصيب أعينهم، واحتجاز كبار السن لساعات طويلة دون طعام أو شراب، مع مصادرة الهواتف ومنع التواصل. وأُجبر عدد من الشبان على السير في الشوارع مكبّلين ومصطفّين خلف بعضهم، قبل الإفراج عن بعضهم لاحقًا، وخلال الحملة.

- **قرار الإبعاد والمنع من السفر: -**

واصلت قرارات الإبعاد خلال شهر نيسان2026، ضمن حملة مستمرة ومتواصلة منذ شهرين، حيث تصاعدت بشكل ملحوظ مع إعادة فتح المسجد الأقصى بعد إغلاقه خلال فترة الحرب.

ومنذ اللحظات الأولى لإعادة فتح الأقصى، نُفذت اعتقالات واستدعاءات من داخل ساحاته وعند أبوابه، طالت نساءً ورجالًا وفتية من القدس والداخل الفلسطيني، سُلّموا على إثرها قرارات إبعاد لمدة أسبوع، مع إمكانية تجديدها.

ورصد مركز معلومات وادي حلوة – القدس 95 قرار إبعاد، التي تراوحت مددها بين أسبوع واحد وستة أشهر، حيث تبدأ غالبًا بإبعاد أولي لمدة أسبوع، قبل أن تُجدّد لفترات تتراوح بين أربعة وستة أشهر، تشمل قرارات ابعاد عن "المسجد الأقصى، البلدة القديمة، القدس، شوارع في القدس".

وضمن سياسة ملاحقة الرموز والمرجعيات الدينية الفلسطينية والتضييق عليها، منعت شرطة الاحتلال في 17 نيسان إمام وخطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري من دخول المسجد، عقب محاولته الوصول لأداء صلاة الجمعة، رغم انتهاء فترة إبعاده التي استمرت نحو عامين.

وفي أواخر نيسان، استدعت الشرطة الشيخ رائد صلاح والشيخ كمال الخطيب من الداخل الفلسطيني للتحقيق في مركز شرطة "القشلة" في الناصرة، وسلّمتهما قرارات إبعاد لمدة أسبوع مع إمكانية تجديدها لعدة أشهر.

ت- انتهاكات ضد المقدسات

شهد المسجد الأقصى المبارك انتهاكات متكررة وخطيرة خلال نيسان، تمثلت في:
اقتحامات يومية من قبل المستوطنين بأعداد كبيرة، أداء طقوس دينية يهودية داخل باحات المسجد، اقتحام مسؤولين إسرائيليين، من بينهم وزير الأمن القومي، منع رفع الأذان في بعض الأوقات، اقتحام غرفة الصوتيات والتعدي على ممتلكاتها، وتعكس هذه الإجراءات محاولة فرض واقع ديني جديد داخل المسجد الأقصى، حيث جرى اقتحام أكثر من 4,000 مستوطن خلال الشهر، ففي22 نيسان: 632 مقتحمًا، و9 نيسان: 488 مقتحمًا، و21 نيسان: 233 مقتحمًا
تخللها مجموعه من الانتهاكات شملت أداء طقوس دينية علنية داخل المسجد، ورفع الأعلام الإسرائيلية، واقتحام مسؤولين حكوميين، ومنع رفع الأذان في بعض الأيام على السماعات الخارجية واقتصرت على الداخلية داخل المصليات، تزامنًا مع احتفال أُقيم في حائط البراق إحياءً لما يُسمّى "يوم الذكرى لقتلى الجنود في الحروب والعمليات"، وخلال ذلك، اقتحمت الشرطة غرفة الصوتيات داخل المسجد الأقصى، وأتلفت أجزاءً من شبكة الأسلاك الخاصة بمكبرات الصوت، ما أثر مباشرة على بث الأذان ، وتشير هذه الإجراءات إلى محاولة تغيير الوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى.
وإصدار جماعات الهيكل المتطرفة نسخًا موسّعة من "نصوص الصلاة" لاستخدامها خلال اقتحامات المسجد الأقصى وطالب عضو الكنيست عميت هليفي وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير بالسماح للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى يوم الجمعة بتاريخ 2026/5/15، تزامنًا مع ما يُسمّى "مسيرة الأعلام." فيما يسمى يوم "توحيد القدس" وهو ذكرى احتلال الشق الشرقي من المدينة.
كما شهدت كنيسة القيامة خلال شهر نيسان إعادة فتحها بعد إغلاق استمر 40 يومًا بفعل حالة الطوارئ المرتبطة بالحرب، والذي تزامن مع فترة عيد الفصح وطقوسه، ما حرم آلاف المسيحيين من أداء صلواتهم وقداديسهم.

ومع إعادة فتحها، فرضت سلطات الاحتلال قيودًا مشددة على الوصول إلى الكنيسة، خاصة خلال طقوس "سبت النور"، حيث حُوّل محيطها في البلدة القديمة إلى ما يشبه ثكنة عسكرية، عبر نشر السواتر الحديدية والتعزيزات الشرطية على مداخل البلدة القديمة وفي الطرقات والأزقة المؤدية إليها، ما أعاق وصول مئات المؤمنين وأجبرهم على الانتظار لساعات خلف الحواجز.

كما أُغلقت بعض المداخل بشكل كامل، واكتظت محيطات الحواجز بالمشاركين في الطقوس، في حين سُجلت اعتداءات داخل الكنيسة ومحيطها وعلى الحواجز، إلى جانب اعتقال عدد من الشبان، ومنع مسيرة "سبت النور" التقليدية من الوصول إلى الكنيسة، في مشهد يعكس استمرار التضييق على ممارسة الشعائر الدينية رغم إعادة فتح المكان.

كما اقتحمه وزير الأمن الداخلي إيتمار بن غفير لمرتين، وشهد الأقصى سلسلة من الانتهاكات، تمثلت في أداء صلوات جماعية وعلنية داخل باحات المسجد الأقصى، وترديد النشيد الوطني الإسرائيلي، إلى جانب ما يُعرف بـ"الانبطاح الجماعي" في الساحات، كما شملت الانتهاكات تنظيم حلقات رقص وغناء، خاصة في الجهة الشرقية القريبة من مصلى باب الرحمة، وترديد الترانيم الدينية على طول المسار الغربي مع توقفات متكررة، بالإضافة إلى رفع الأعلام الإسرائيلية داخل المسجد الأقصى، وارتداء ملابس تحمل رموزًا وأعلامًا وصورًا لما يُسمّى "الهيكل" المزعوم.

ث- هدم /إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

واصلت سلطات الاحتلال خلال شهر نيسان/أبريل 2026 سياسة الهدم والتشريد في مدينة القدس.

ووثّق مركز معلومات وادي حلوة –عمليات هدم مكثفة، حيث تم، هدم 26 منشأة سكنية وتجارية وتنفيذ عدد من عمليات الهدم الذاتي تحت ضغط الغرامات، بذريعة "البناء دون ترخيص"، في إطار إجراءات ممنهجة تستهدف الوجود الفلسطيني في المدينة تركزت هذه العمليات في حي البستان في سلوان، وجبل المكبر والبلدة القديمة كما تم تسليم إخطارات هدم وإخلاء لعدد من العائلات، خاصة في منطقة بطن الهوى. تستخدم سياسة الهدم كأداة تهجير قسري، من بينها 26عملية هدم موثقة ومنازل مأهولة ومنشآت تجارية وتسجيل حالات هدم ذاتي (حوالي 8–10 حالات)، وكان المناطق المستهدفة، سلوان (حي البستان وبطن الهوى)، جبل المكبر والبلدة القديمة والطور بالإضافة الى العديد من الإخطارات بالهدم والاخلاء.

وأوضح المركز أن معظم عمليات الهدم نُفذت ذاتيًا من قبل أصحاب المنازل، تفاديًا لدفع غرامات مالية باهظة وتكاليف الهدم، أو لتجنّب إلحاق أضرار بالمنازل المجاورة.

في حي الصوانة، اضطرت عائلة الهشلمون الأيوبي إلى هدم منزلها القائم منذ نحو 10 سنوات، وفي بلدة سلوان، وتحديدًا في حي البستان، اضطر المواطن وائل جلاجل إلى هدم شقتيه ذاتيًا، وتبلغ مساحتهما الإجمالية 140 مترًا مربعًا، وتؤويان 8 أفراد.

ج-أنشطة استيطانية وتهويدية:

شهد شهر نيسان تصعيدًا واضحًا في النشاط الاستيطاني داخل القدس، تمثل في المصادقة على إقامة مشاريع استيطانية جديدة، منها مدرسة دينية في الشيخ جراح واستمرار تسليم العقارات للجمعيات الاستيطانية في سلوان ودعم حكومي مباشر لخطط التهويد وتأتي هذه الأنشطة ضمن سياسة ممنهجة لتغيير الطابع الديمغرافي للمدينة وتسارعت وتيرة المشاريع الاستيطانية خلال الشهر، حيث تمت المصادقة على عدة مشاريع استيطانية جديدة أبرزها:

وفي 20 نيسان، صادقت لجنة التخطيط اللوائية في القدس على خطة إقامة يشيفا (مدرسة دينية يهودية) حريدية كبيرة تُعرف باسم "أور سومياخ" في حي الشيخ جراح، على مساحة نحو 5 دونمات من الأراضي المصنفة ضمن ما يُسمّى "أملاك الغائبين". وتتضمن الخطة بناءً مكوّنًا من 11 طابقًا، يضم سكنًا داخليًا لمئات الطلاب اليهود الحريديم، إضافة إلى مساكن لأعضاء الهيئة التدريسية، بالإضافة الى استمرار تسليم عقارات للمستوطنين في سلوان، وذلك دعم حكومي مباشر والقيام بتسهيلات قانونية للمستوطنين، بالإضافة الى محاولة تهجير سكان فلسطينيين وتهدف هذه الأنشطة إلى تغيير التركيبة السكانية للقدس.

وقالت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أن الجهات التخطيطية في دولة الاحتلال درست في نيسان ما مجموعه 10 مخططات هيكلية لصالح مستعمرات الضفة الغربية وداخل حدود بلدية الاحتلال في القدس، بواقع 6 مخططات هيكلية لمستعمرات الضفة و4 مخططات لصالح مستعمرات داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس.

وأن بلدية الاحتلال في القدس أودعت للمصادقة اللاحقة مخططين وصادقت على مخططين آخرين، في حين درست الجهات التخطيطية التابعة للإدارة المدنية 6 مخططات هيكلية لمستعمرات الضفة بواقع المصادقة على 5 مخططات هيكلية وأودعت مخططا واحدا للمصادقة اللاحقة، بهدف بناء ما مجموعه 304 وحدات استعمارية على مساحة 256 دونماً.

ج- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات:

فرضت قوات الاحتلال قيودًا مشددة على حركة الفلسطينيين، شملت إقامة حواجز عسكرية مفاجئة في الأحياء إغلاق مداخل البلدة القديمة بشكل متكرر بالإضافة الى منع وصول المصلين إلى المسجد الأقصى، خاصة في أوقات الذروة وأدت بالإضافة الى تفتيش دقيق للمواطنين على الحواجز ، ، والقيام بإغلاق طرق رئيسية مما عمل على تعطيل الحياة اليومية وأدى الى صعوبة الوصول للعمل والمدارس والمعاهد التعليمية ، وتواصل سلطات الاحتلال إغلاق حاجز "الشياح" الفاصل بين السواحرة الشرقية وقرية جبل المكبر، ما فاقم معاناة مئات الطلبة والأهالي ،كما يصطف يومياً قرابة 500 طالب وطالبة في طوابير انتظار طويلة للعبور عبر حاجز الشيخ سعد، ما أدى إلى تسجيل حالات غياب وتأخير ملحوظة.

ويُشار إلى أن حاجز الشيخ سعد يسمح بعبور سكان السواحرة الشرقية وجبل المكبر ومنطقة الشيخ سعد باتجاه مدينة القدس، بينما كان حاجز الشياح مخصصاً لعبور الطلبة وسكان مدرجة أسماؤهم ضمن قوائم خاصة باتجاه المدينة وقد تم اغلاقهما مدة 40 يوم خلال الحرب الإيرانية الامريكية وتم تجديد اغلاق حاجز "الشياح" مؤخراً.

خ- انتهاكات المستوطنين:

تصاعدت اعتداءات المستوطنين بشكل ملحوظ، حيث تم تسجيل 20–30 اعتداء مباشر خلال الشهر، فقد تصاعدت وتيرة الاعتداء على المواطنين ونفذوا اقتحامات للأحياء الفلسطينية

، وتخريب ممتلكاتهم، بالإضافة إلى اقتحام الأحياء واستفزازات مستمرة داخل الأقصى، خاصة في سلوان واشيخ جراح والبلدة القديمة ومحيط الأقصى، غالبًا ما تمت هذه الاعتداءات تحت حماية الجيش الاسرائيلي مما يعزز حالة الإفلات من العقاب.

أعيد فتح المسجد الأقصى في ساعات الفجر، بعد 40 يومًا من إغلاقه بحجة حالة الطوارئ، وذلك بعد يوم من إعلان هدنة "وقف إطلاق النار" بين الولايات المتحدة وإيران لمدة أسبوعين.

وشهد اليوم الأول لإعادة فتحه توافد عشرات الآلاف من المصلين من القدس والداخل الفلسطيني لأداء الصلاة في المسجد الأقصى.

وفور إعادة فتحه، عادت مجموعات المستوطنين لاقتحامه عبر باب المغاربة، الذي تسيطر سلطات الاحتلال على مفاتيحه منذ احتلال القدس، لتتجدد الانتهاكات داخل المسجد، والتي شملت ازدياد أعداد المقتحمين، وأداء صلوات علنية وجماعية، إلى جانب منع المسلمين من التواجد أو الجلوس في مسارات الاقتحام.

كما تم توسيع أوقات الاقتحامات لتصبح من الساعة 6:30 صباحًا حتى 11:30 ظهرًا، ومن 1:30 ظهرًا حتى 3:00 عصرًا، ما يعني تمديد مدة الاقتحامات إلى نحو 6 ساعات ونصف يوميًا، مع تقديم وقت البدء نصف ساعة.

وفي اليوم الأول لإعادة فتح المسجد الأقصى، سُجل اعتقال واعتداء على نحو 20 فلسطينيًا من النساء والفتية والشبان، وأُفرج عن معظمهم لاحقًا بشرط الإبعاد عن المسجد الأقصى.

رُصد خلال اقتحامات نيسان اقتحام مئات المستوطنين للمسجد الأقصى، وشهد الأقصى سلسلة من الانتهاكات، تمثلت في أداء صلوات جماعية وعلنية داخل باحات المسجد الأقصى، وترديد النشيد الوطني الإسرائيلي، إلى جانب ما يُعرف بـ"الانبطاح الجماعي" في الساحات، كما شملت الانتهاكات تنظيم حلقات رقص وغناء، خاصة في الجهة الشرقية القريبة من مصلى باب الرحمة، وترديد الترانيم الدينية على طول المسار الغربي مع توقفات متكررة، بالإضافة إلى رفع الأعلام الإسرائيلية داخل المسجد الأقصى، وارتداء ملابس تحمل رموزًا وأعلامًا وصورًا لما يُسمّى "الهيكل" المزعوم.

واقتحم وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير المسجد الأقصى مرتين خلال شهر نيسان، الأولى خلال فترة الحرب، والثانية في 2026/4/12، برفقة عشرات المستوطنين، عبر باب المغاربة.

سُجلت خلال الشهر ارتفاعات ملحوظة في أعداد المقتحمين، أبرزها:

- 22/4/2026 اقتحم 632 مستوطنًا المسجد الأقصى، تزامنًا مع ما يُسمى "عيد الاستقلال"، وهو اليوم الذي يُعلن فيه قيام "إسرائيل" قبل 78 عامًا وفق التقويم العبري، بالتزامن مع ذكرى النكبة.
- 9/4/2026 يوم إعادة الفتح اقتحم 488 مستوطنًا المسجد الأقصى.
- 21/4/2026 اقتحم 233 مستوطنًا المسجد الأقصى، تزامنًا مع ما يُسمى "يوم الذكرى لقتلى الحروب."

وفي 2026/4/20، اقتصر رفع أذان العشاء في المسجد الأقصى على السماعات الداخلية داخل المصليات، بعد أن منعت شرطة الاحتلال استخدام المآذن والسماعات الخارجية، تزامنًا مع احتفال أُقيم في حائط البراق إحياءً لما يُسمّى "يوم الذكرى لقتلى الجنود في الحروب والعمليات"، وخلال ذلك، اقتحمت الشرطة غرفة

الصوتيات داخل المسجد الأقصى، وأتلفت أجزاءً من شبكة الأسلاك الخاصة بمكبرات الصوت، ما أثر مباشرة على بث الأذان.

وفي أواخر نيسان، أصدرت جماعات الهيكل المتطرفة نسخًا موسّعة من "نصوص الصلاة" لاستخدامها خلال اقتحامات المسجد الأقصى، وذلك بعد ثلاثة أشهر من اعتماد نسخة أولية من نصوص دينية أُدخلت للمرة الأولى إلى المسجد الأقصى، وتضمنت نصوصًا وإرشادات مكتوبة.

كما طالب عضو الكنيست عميت هليفي وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير بالسماح للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى يوم الجمعة بتاريخ 2026/5/15، تزامنًا مع ما يُسمّى "مسيرة الأعلام." فيما يسمى يوم "توحيد القدس" وهو ذكرى احتلال الشق الشرقي من المدينة.

وأواخر نيسان 2026، اعتدى مستوطن على راهبة فرنسية 48 عاماً–تعمل ضمن المؤسسات الكنسية في القدس– خلال سيرها قرب موقع "قبر داود" على جبل صهيون المحاذي للبلدة القديمة في القدس، حيث أظهرت مقاطع مصوّرة من كاميرات المراقبة قيام المستوطن بملاحقة الراهبة بالدفع وإسقاطها أرضًا ثم ركلها عدة مرات وهي ملقاة، مما أدى الى اصابتها بجرح في الوجه ورضوض مختلفة.

وفي اليوم الأخير من شهر نيسان/ أبريل 2026 وفي مخيم شعفاط، اعتدت القوات الإسرائيلية على الفتى مهدي العربي 14 عامًا، المصاب بمتلازمة داون، خلال سيره في أحد شوارع المخيم برفقة شقيقه أثناء توجهه للشراء، حيث تمت ملاحقته بشكل مفاجئ واعتقاله والاعتداء عليه واحتجازه لنحو 15 دقيقة، كما اعتدت القوات على شقيقه الذي حاول التدخل لحمايته، ما أدى إلى إصابته بجرح في الوجه استدعى تلقي العلاج، فيما أُصيب الفتى مهدي بصدمة نفسية نتيجة الحادثة.

- **حي البستان: انتقال من التهديد إلى التنفيذ الميداني**

شهد حي البستان في بلدة سلوان خلال شهر نيسان/أبريل تصعيدًا ميدانيًا لافتًا، تمثل في انتقال سلطات الاحتلال من مرحلة التهديد والهدم إلى تنفيذ مباشر لأعمال تجريف ومصادرة أراضٍ، ويأتي ذلك في إطار مخطط "حي البستان" الذي أقر عام 2004 لهدم الحي بالكامل لإقامة مشروع "حديقة الملك"، حيث بدأت سلطات الاحتلال بإصدار إخطارات الهدم عام 2005، قبل تجميد المخطط لاحقًا بفعل ضغوط دولية وتحركات حقوقية.

وخلال أكثر من عقدين، قوبلت محاولات السكان لطرح مخططات تنظيمية بديلة تضمن بقاءهم ووجود مرافق عامة بالرفض، فيما لم تُمدد أوامر التجميد في 2021، ما اعتُبر تمهيدًا لإعادة تفعيل المخطط تدريجيًا.

وبحسب مركز معلومات وادي حلوة – القدس، يضم حي البستان نحو 100 منزل، دُمّر أكثر من نصفها بين هدم بلدي وهدم ذاتي تحت الضغط، فيما شهدت الفترة الأخيرة تسارعًا في عمليات الهدم، مع تسجيل أكثر من 55 منزلًا منذ نهاية عام 2023 وحتى اليوم.

وخلال شهر نيسان/أبريل تحديدًا، برزت أعمال الهدم والتجريف بشكل مكثف، ما يعكس تصعيدًا في تنفيذ المخطط وتحويله من مستوى التهديد إلى واقع ميداني متقدم.

كما وتعرّضت ممتلكات للتخريب، من بينها عيادة لوكالة "الأونروا"، إلى جانب فرض مخالفات على السكان، وإغلاق أحد الطرق الرئيسية في بلدة الرام بالسواتر الترابية والإسمنتية.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

أبرز القضايا الملحّة في الشأن الإسرائيلي هذه الأيام يمكن تقسيمها إلى عدة ملفات داخلية وخارجية مترابطة، أهمها:

- **الحرب على غزة ومستقبلها:**

ما يزال ملف الحرب على قطاع غزة القضية الأكثر حضورًا داخل إسرائيل، سواء على المستوى السياسي أو العسكري أو الشعبي. هناك جدل داخلي واسع حول استمرار العمليات العسكرية، وأهداف الحرب، وإمكانية التوصل إلى صفقة تبادل أسرى ووقف إطلاق نار. كما تواجه حكومة نتنياهو ضغوطًا من عائلات الأسرى والمعارضة وأطراف داخل المؤسسة الأمنية لإنهاء الحرب أو تعديل مسارها.

- **أزمة التجنيد ورفض الخدمة العسكرية:**

تعيش إسرائيل أزمة متصاعدة تتعلق بنقص الجنود، خاصة في قوات الاحتياط، مع اتساع ظاهرة الاحتجاج ورفض الخدمة بسبب استمرار الحرب، كما أن قضية تجنيد اليهود الحريديم أصبحت تهدد استقرار الائتلاف

الحكومي، لأن الأحزاب الدينية ترفض فرض الخدمة العسكرية على طلاب المدارس الدينية، بينما يطالب الجيش بتوسيع قاعدة التجنيد بسبب الاستنزاف البشري .

- **الانقسام الداخلي والأزمة السياسية**:

لا تزال إسرائيل تعاني انقسامًا سياسيًا ومجتمعيًا حادًا بين اليمين والمعارضة، وبين التيارات الدينية والعلمانية ويتركز الجدل حول أداء حكومة نتنياهو، وإدارة الحرب، والفساد، ومستقبل النظام السياسي. كما تتصاعد الدعوات لإجراء انتخابات مبكرة في ظل تراجع الثقة بالحكومة.

- **الضفة الغربية والقدس والتصعيد الأمني**:

يشهد ملف الضفة الغربية والقدس تصعيدًا مستمرًا من خلال الاقتحامات العسكرية، وتوسّع الاستيطان، وهجمات المستوطنين، وعمليات الهدم والاعتقالات. وتخشى الأوساط الأمنية الإسرائيلية من اندلاع انتفاضة أوسع في الضفة، خاصة مع ارتفاع وتيرة المواجهات.

- **الملف القضائي والمحاكم الدولية**:

تواجه إسرائيل ضغوطًا قانونية ودبلوماسية متزايدة بسبب التحقيقات الدولية المتعلقة بالحرب في غزة، خاصة أمام محكمة العدل الدولية والمحاكم الدولية. ويثير هذا الملف قلقًا داخل المؤسسة العسكرية والسياسية الإسرائيلية، خصوصًا بعد الحديث عن مذكرات توقيف وتحقيقات في جرائم حرب .

- **الأزمة الاقتصادية وتكاليف الحرب**:

الحرب الطويلة أدت إلى ضغوط اقتصادية كبيرة، تشمل ارتفاع الإنفاق العسكري، وتراجع الاستثمار والسياحة، وزيادة العجز المالي. كما تواجه الحكومة صعوبة في إقرار ميزانية مستقرة بسبب الخلافات السياسية وأزمة التجنيد.

- **التوتر الإقليمي والملف الإيراني**:

تتابع إسرائيل بقلق تطورات العلاقة بين إيران والولايات المتحدة، إضافة إلى الوضع في سوريا ولبنان، واحتمالات توسع المواجهة الإقليمية، وتعتبر المؤسسة الأمنية أن تعدد الجبهات يمثل تحديًا استراتيجيًا كبيرًا في هذه المرحلة .

- **مستقبل نتنياهو والائتلاف الحاكم**:

هناك نقاش متواصل داخل إسرائيل حول مستقبل نتنياهو السياسي، خاصة مع استمرار الحرب وتراجع شعبيته وتزايد الانتقادات له من داخل المؤسسة الأمنية والمعارضة وحتى بعض شركائه. ويرى كثير من المحللين أن بقاء الحكومة الحالية مرتبط بنتائج الحرب وصفقات الأسرى.

- **تصاعد الاستيطان يعيد تشكيل الضفة الغربية ويفرض وقائع جديدة**

تشهد الضفة الغربية تسارعاً متزايداً في وتيرة الاستيطان الإسرائيلي، يتجلى في توسيع مشاريع البنية التحتية وشق الطرق الالتفافية بالتوازي مع تصاعد البناء الاستيطاني، في سياق يعكس توجهاً منظماً لإعادة تشكيل الجغرافيا وفرض وقائع ميدانية طويلة الأمد.

وتدفع هذه السياسات نحو تعميق عزل التجمعات الفلسطينية وتقطيع أوصالها، بما يحد من إمكانيات التطور العمراني ويقوض التواصل الجغرافي بين المدن والبلدات.

توسيع سياسات الاستيلاء على الأراضي

وفي هذا الصدد، استغلال المستوطنين خلال السنوات الأخيرة الظروف الحالية لتوسيع سياسات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، عبر إقامة بؤر استيطانية متناثرة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

وبدأ المشروع الاستيطاني بشق طرق جديدة، خاصة في المناطق الجبلية والأغوار وشرق نابلس، بهدف تسهيل وصول المستوطنين إلى تلك البؤر وربطها ببعضها، بما يسمح بتسييج الأراضي وإغلاقها تمهيداً للسيطرة عليها بشكل كامل.

كما أن الاحتلال لم يعد يتعامل مع الطرق الالتفافية كمشاريع خدماتية أو أمنية مؤقتة، بل كجزء أساسي من مشروع الضم وفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، من خلال عزل التجمعات الفلسطينية وربط المستوطنات مباشرة بالداخل الإسرائيلي.

السيطرة على الأرض والموارد

أن المستوطنين "بدأوا يسيطرون على كل شيء"، من خلال إقامة 23 بؤرة رعوية والاستيلاء على ينابيع المياه والأراضي الزراعية، إلى جانب تهجير عشرات التجمعات والخرب الفلسطينية، خاصة في مناطق الأغوار ومسافر يطا وشرق الضفة الغربية.

وأن ما يجري يعكس سياسات مدعومة من حكومة الاحتلال ومؤسساته المختلفة، كما أن شق الطرق والبنية التحتية الجديدة يمهد عملياً لتوسيع المستوطنات وفرض وقائع ميدانية تجعل من التراجع عنها أمراً بالغ الصعوبة.

المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، كشف في تقريره الأسبوعي، أن حكومة الاحتلال صدقت على تخصيص 1.075 مليار شيقل إضافية لشق طرق جديدة تخدم المستوطنات خلال الأعوام 2026-2028، بقرار مشترك من وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش ووزيرة المواصلات ميري ريغيف.

وأوضح التقرير أن هذه المخصصات تضاف إلى سبعة مليارات شيقل كانت الحكومة قد رصدتها سابقاً لمشاريع الطرق الاستعمارية في الضفة الغربية، ضمن سياسة تهدف إلى تسهيل التوسع الاستيطاني وربط المستوطنات ببعضها وبالداخل الإسرائيلي، بعيداً عن التجمعات الفلسطينية.

طرق لعزل الفلسطينيين

وأشار التقرير إلى أن السنوات الأخيرة شهدت توسعاً ملحوظاً في مشاريع الطرق الالتفافية، سواء تلك التي دخلت مرحلة التنفيذ أو التي يجري التخطيط لها، ومن بينها محور جابا الالتفافي، ونفق قلنديا، والطريق الدائري الشرقي في القدس، وطريق الفندق الالتفافي شرق قلقيلية، إلى جانب مشاريع لتوسعة الشارع 60 الذي يخترق الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها.

ويرى التقرير أن هذه الطرق لا تقتصر وظيفتها على تسهيل حركة المستوطنين، بل تُستخدم كأداة لإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية، من خلال عزل القرى والتجمعات الفلسطينية عن بعضها، والحد من التوسع العمراني الفلسطيني، وفرض وقائع ميدانية تعزز السيطرة الإسرائيلية طويلة الأمد على الضفة الغربية.

ولفت المكتب الوطني إلى أن سلطات الاحتلال شقت خلال السنوات الماضية أكثر من 952 كيلومتراً من الطرق الالتفافية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على الأراضي الزراعية الفلسطينية ومسارات الحركة والتنقل بين المدن والبلدات.

تسارع البناء الاستيطاني

وبالتوازي مع مشاريع الطرق، أشار التقرير إلى تسارع غير مسبوق في البناء الاستيطاني، حيث يناقش ما يسمى "المجلس الأعلى للتخطيط" بجيش الاحتلال مخططات لبناء 643 وحدة استعمارية جديدة في عدد من المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية.

وأوضح أن إجمالي الوحدات الاستيطانية التي تمت المصادقة عليها منذ بداية العام الجاري بلغ نحو 3732 وحدة، من بينها 1338 وحدة في مستوطنة "قدوميم" التي يقيم فيها وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش.

كما كشف التقرير عن مخططات لإقامة مستوطنتين جديدتين في منطقة الأغوار تحت اسمي "بيزك" و" تامون"، ضمن خطة أوسع تهدف إلى إنشاء 18 مستوطنة جديدة في المنطقة، بما يعزز السيطرة الإسرائيلية على الأغوار الفلسطينية.

كما وثق التقرير سلسلة واسعة من الانتهاكات الميدانية في محافظات الضفة الغربية، شملت عمليات هدم منازل ومنشآت، والاستيلاء على أراضٍ، واقتلاع مئات أشجار الزيتون، إضافة إلى اعتداءات نفذها مستوطنون بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في القدس والخليل ورام الله ونابلس وسلفيت وبيت لحم والأغوار.

تعكس هذه المعطيات مساراً متكاملاً يجمع بين توسيع البنية التحتية الاستيطانية وتسريع البناء الاستيطاني وتصاعد الانتهاكات، بما يكرس عزل الضفة الغربية ويفرض واقعاً جغرافياً وسياسياً جديداً.

المركز الرئيسي

عمـــان - ضاحيـــة الرشيـــد - ش. القعـقـــاع بـــن عميـــر 48

P.O.Box: 2469 Amman 11181 | 06 5668264 | 06 5666172

http://www.dpa.gov.jo | dpa@dpa.gov.jo

دائرة الشؤون الفلسطينية | DpaGov56570